وغني عن البيان ، ان السلطات الاردنية قد حالت ، ما امكنها ، دون مشاركة الشخصيات الوطنية الفلسطينية في مؤتمر غزة ، واجبرت المندوبين على التوجه الى مؤتمر عمان تحت قوة السلاح ، وهددت كل من يشارك في مؤتمر غـــزة بالاعتقال ، وبمنعه من العودة الى بلده · ولقد نصبت الحكومة الاردنية هيئات على الشعب الفلسطيني واعطيت حق التحضير والدعوة لمؤتمر عمان دون ان تتمتع بأي قوة تمثيلية وطنية وشعبية ، وكانت هذه الهيئات من عتاة الرجعيين ، ورجال الدين التقليديين ، والاقطاعيين ، وزلم ادارة الانتداب · وعلى اثر ذلك صعدت الاجراءات القمعية والتصفوية بحق المؤسسات الوطنية ولا سيما تجاه الفصائل المسلحة · ففي ١٩٤٩/١/١٨ حوصر مقر الجهاد المقدس في بيرزيت وصودرت اسلحته وقبض على افراده · ثم تكررت حوادث مداهمة مقار الجهاد المقدس الاخرى ، الامر الذي اضطر مقاتلي الجهاد المقدس اللجوء الى الاراضي الواقعة تحت ادارة مصر ، وقد خرجوا من البلاد بخروج القوات المصرية (١٠)·

واعتمادا على قانون الدفاع المذكور ، كان الحاكم العسكري العام ، وسائر الحكام العسكريين للالوية ، يتمتعون بصلاحيات مطلقة في قمع الجماهير ، حيث كانت تفرق تظاهراتهم بقسوة ، ويقبض على المئات ويساقون الى السجون او المنافي الاردنية ·

ورغم ان الجماهير عارضت الالحاق الهاشمي بقوة ، فقد مضي فيه ضـد ارادة الجماهير وقواها الوطنية · فقد سارت التظاهرات المحتجة على الالحاق والضم ، وعارض هذا الضم الحزب الشيوعي (عصبة التحرر الوطني) والهيئة العربية العليا ، وهيئات وطنية اخرى ، ولم تجد الرجعية الهاشمية من سند لها في اعطاء الالحاق شرعية مزيفة سوى من الاقطاع والكومبرادور الفلسطيني ، ومن رجال الانتداب وحزب الدفاع ، وهي القوى التي شاركت في مؤتمر اريحا (١٩٤٨/١٢/١) واعطت موافقتها على الضم وعلى تتويج الملك عبد الله ملكـا على فلسطين · ولا بد من التنويه الى ان بعض الشخصيات الوطنية شاركـت في المؤتمر من منطلقات قومية ووطنية ، وظنت ان بوسعها الحفاظ على شيء من الحقوق الوطنية من داخل المؤتمر المذكور · ولم يلبث الحاكم العسكري الاردني ان اعلن ان العديد من المنظمات الوطنية والتقدمية المعارضة للالحاق منظمـات غير مشروعة ، وطوردت بقسوة (١١) ·

بعد استتباب الالحاق ، جرى رفع الحكم العسكري عن الاراضي الفلسطينية وحل محله قانون الادارة العامة في فلسطين رقم ١٧ لسنة ١٩٤٧ ، وعين حاكم اداري عام على الضفة الغربية بدلا من الحاكم العسكري العام · لكن هذا لـم يعن ان الجماهير باتت اكثر حرية من قبل · وفي الواقع جرى حرمان الجماهير الفلسطينية من كل الحقوق والمزايا النسبية التي كانت توفرها التشريعات السارية